تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا بعد 2011 على الأمن الوطني الجزائري

د/ باري عبد اللطيف
أ/ باهي سمير
جامعة بسكرة

الملخص :

عرفت المنطقة المغاربية تحولات جذرية عميقة مع مطلع سنة 2011على اثر اندلاع حركات احتجاجية شعبية تطالب بإصلاح الأوضاع الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وما لبث أن ارتفعت مطالب الجماهير إلى ضرورة إعادة النظر في طبيعة الأنظمة السياسية بدول هذه المنطقة التي شهدت أولى الثورات الشعبية التي كانت تونس مسرحا لها لتمتد إلى دول مجاورة أخرى على غرار ليبيا، وبحكم الجوار الجغرافي لتونس وليبيا للجزائر تأثرت هذه الأخيرة بموجة التحولات العميقة التي شهدتها المنطقة حيث كانت لها انعكاسات كبيرة على المستويين السياسي والأمني وهو ما دفع الجزائر لتبني استراتيجيات عديدة لمواجهة الآثار السلبية التي خلفها سقوط النظام السياسي في كل من تونس وليبيا بعد 2011 .

Abstract :

the Maghreb region knew a deep shifts with the beginning of 2011, following the outbreak of the popular protest movements demanding reform of economic conditions, social justice and soon the increased demands of the masses to the need to reconsider the nature of the political systems in this region. The first popular revolts that Tunisia was the scene have to stretch to other neighboring countries like Libya, and by virtue of the geographical proximity of Tunisia and Libya to Algeria latter affected by a wave of deep transformations in the region where they have significant repercussions on the political and security levels, which prompted Algeria to adopt several strategies to counter the negative effects of the political fall of the regimes in Tunisia and Libya after 2011, which we will focus on in this study.

شهدت نهاية سنة 2010 العديد من الاحتجاجات على مستوى القطر العربي كانت تونس المهد الأول لها بعد إقدام "محمد البوعزيزي" على إحراق نفسه بعد مصادرة عربة الخضار التي كانت المعيل الوحيد له ولعائلته ولم يكن أحد يتوقع أن تكون هذه الحادثة السبب الرئيسي وراء اندلاع موجة الثورات التي اجتاحت تونس نفسها من منطقة نائية هي منطقة سيدي بوزيد لتنتقل إلى كامل التراب التونسي بل وامتد تأثيرها إلى دول عربية أخرى على غرار مصر، ليبيا، اليمن، وسوريا...حيث أنه ومنذ اللحظات الأولى وباعتبار الحدود الجغرافية المشتركة خاصة بينها وبين كل من تونس وليبيا تميز الموقف الجزائري بالترحيب بما سمته الخارجية الجزائرية باحترام قرارات الشعبين التي تعكس الوضع الطبيعي للديمقراطية ، وبالتخوف من انعكاسات المرحلة الانتقالية على استقرارها الداخلي على المستوى السياسي أو الأمني.

على ضوء المعطيات السابقة تهدف هذه الدراسة إلى البحث في تأثيرات التحولات السياسية التي شهدتها كل من تونس وليبيا على الأمن الداخلي للجزائر وكيفية تعامل هذه الأخيرة مع مختلف التحديات الإقليمية في ظل صعود نخب سياسية جديدة في كل من تونس وليبيا وذلك على ضوء الإشكالية التالية:

ماهي مستويات تأثير التحولات السياسية في تونس وليبيا على الأمن الداخلي للجزائر؟

حيث سيتم الإجابة على هذه الإشكالية بناء على الخطة التالية:

المحور الأول : الحدود المفاهيمية للموضوع:

1-الإطار العام للتحولات السياسية:

1.1-مفهوم التحول الديمقراطي.

2.1-مفهوم الثورة.

3.1-مفهوم التغيير السياسي.

2-ماهية الأمن:

2.1-تعريف الأمن.

2.2-مستويات الأمن.

المحور الثاني: سياق التحولات السياسية على الساحة التونسية والليبية و الموقف الجزائري منهما:

1. **الأسباب غير المباشرة للتحولات السياسية في تونس وليبيا**
2. **الأسباب المباشرة للتحولات السياسية في تونس وليبيا**
3. **موقف الجزائر من التحولات السياسية في تونس وليبيا**

المحور الثالث : انعكاسات التحولات السياسية التونسية والليبية على الأمن الوطني الجزائري

1. **المستوى السياسي**
2. **المستوى الأمني**
3. **تعامل الجزائر مع التهديدات الجديدة.**

المحور الأول: الحدود المفاهيمية للدراسة:

1/مفهوم التحول الديمقراطي: لقد خضع مفهوم التحول الديمقراطي باعتباره أحد المفاهيم الحديثة المطروحة على الساحة الفكرية للعديد من محاولات التعريف و الإحاطة بحدوده المفاهيمية، و قد حاز على اهتمام البحوث الأكاديمية في علم السياسة و السياسة المقارنة منذ النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين حيث اقترن بظهور ما سماه هنتغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية.

و إذا ما أردنا الإحاطة المفاهيمية للمصطلح لابد من تفكيكه إلى كلمتين التحول، و الديمقراطية مع محاولة فهم مدلولاتها: فكلمة **تحول** تدل لغويا عن تغيير نوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى أخرى. ومن ثم فإن لفظ التحول الديمقراطي لغة تشير إلى التغير أو النقل، فيقال حُول الشيء أي غَيره أو نقله من مكانه. وكلمة التحول تقابلها في اللغة الإنجليزية أو الفرنسية مفردةTransition.

أما عن كلمة الديمقراطية فهي كلمة ذات أصول يونانية تنقسم بدورها إلى مفردتين: demos و تعني الشعب و kratos و تعني السلطة و الحكم، لتكون الديمقراطية كمحصلة لهذا المعنى هي حكم أو سلطة الشعب، لكن الدلالة اللغوية للمصطلح لا تعني أن هناك إجماعا حول مفهوم الديمقراطية و مؤشراتها، و لعل المقام هنا لا يسمح بالخوض في الجدال

النظري القائم حول مفهومها حيث سنحاول تقديم بعض التعريفات على سبيل الإحاطة ببعض جوانبها. فيعرف جوزيف شومبيتر نظام الحكم الديمقراطي بكونه يعني:" **اتخاذ التدابير المؤسساتية من اجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات**". [1]

أما عن مفهوم التحول الديمقراطي فيعرفه **تشارلز أندريان** بأنه:"**التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ،ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام ، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة ،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم**"[2]، في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

2/مفهوم الثورة: على ضوء ما شهدته الساحة السياسية و الاجتماعية العربية منذ 2011 أصبح مصطلح الثورة احد المفاهيم التي تعبر عن التحولات السياسية حيث كانت الاحتجاجات الشعبية التي وصلت لدرجة الثورات ضد الأنظمة الحاكمة احد الآليات الدافعة نحو الإصلاح و الديمقراطية، و من الناحية اللغوية يضير مصطلح الثورة كما جاء في **(المعجم الوسيط):** (ثارَ يثُور ثَوَراناً وثَوْراً وثَوْرةً: هاجَ وانتشر. وأثارَه إثارةً و إثاراً: هيَّجه ونشرَه. [3]

ولقد تعددت تعاريف الثورة بتعدد وجهات نظر الباحثين وخلفياتهم من ذلك تعريف المفكر "روجر بيترسن" **Roger Petersen**: "**أنّ الثورة تبدأ على شكل احتجاجات تأخذ بعدًا شعبيًّا تكسر حاجز الخوف أو ينسى الناس الخوف، ومن ثمّ تتحوّل إلى غضب شعبي عارم يطلَق عليه صفة ثورة.**" كما عرف "**ايرك هوبزباوم**" Eric Hobsbawm الثورة على أنها ذلك التحوّل الكبير في بنية المجتمع، مشيرا في ذلك إلى أربعة عناصر عند الحديث عن مفهوم الثورة وهي[4]:

1-الخصوصية: حيث يؤكد "هوبزباوم" على أنّ لكل ثورة خصوصيتها من حيث الزّمان والمكان، وليس هناك تشابهٌ أو تطابق بين ثورتين.

2-النصر: ويعني به انتصار منظومة جديدة على منظومة قديمة .

3-البعد الجغرافي للثورة "نظرية انتشار العدوى": حيث يشير "هوبزباوم" إلى تأثير هذا البعد في مناطق دول الجوار.

4-التراكمية: حيث يرجع "هوبزباوم" تفجّر الثورة إلى عوامل متراكمة يحدّدها في فقدان الشّرعية واستفحال الاستبداد ومصادرة الحرية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

3/مفهوم التغيير السياسي: يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة ، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديموقراطي استبدادي إلى وضع ديموقراطي. [5]

ويأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل :

1. الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي ، هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب وجماعات المصالح والضغط.

2. تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب بما يعنيه تحول الأهداف الحزبية أو الخاصة من إطار الحزب إلى إطار الدولة.

3. تداول السلطات في الحالات الديمقراطية أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى كالنقابات .

4. ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية .

5. تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية. [6]

ثانيا: مفهوم الأمن يعتبر مفهوم الأمن من أكثر المصطلحات السياسية التي شهدت العديد من التغيرات وحتى التفسيرات بين مختلف الباحثين والمفكرين ويمكن في هذا الشأن إيراد البعض من التعاريف على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

يعرف "شارل سلاينشر" الأمن بأنه : "**يشير إلى قيم مثل الحرية والرفاهية والسلام والعدالة والشرف وأسلوب الحياة، وهذه القيم هي أهداف الأمن، ومن ثمة يصبح الأمن مجرد أداة لحمايتها**[7] ".

أما "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وأحد مفكري الإستراتيجية البارزين، فقد عرف الأمن في كتابه "جوهر الأمن" بأنه "يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة"،و"أن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل." [8]ففي هذين التعريفين يعتبر الأمن وسيلة لحماية مختلف القيم والمعتقدات .

مستويات الأمن:

على ضوء التعاريف السابقة يمكن استيعاب مدلول الأمن من خلال ثلاثة مستويات هي:

1-الأمن الدولي: ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية، واتصف بثلاث عناصر أساسية:

- ✓ وجود جهاز دولي لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن).
- ✓ وجود تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
- ✓ وجود إجراءات لدحر العدوان (الفصل 7 من ميثاق مجلس الأمن).

2-الأمن الإقليمي: ظهر في المنظمات الإقليمية كما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

3-الأمن الوطني: هو مسؤولية الدولة في المقام الأول وهو أكثر المستويات ضعفا في حالة الدول الصغيرة من ناحية، وأكثرها فعالية لأنه يعتمد على القوة الذاتية للدولة وعلى قراراها السياسي.[9]

المحور الثاني: سياق التحولات السياسية في الساحتين التونسية والليبية و الموقف الجزائري منهما:

أولاً :الأسباب غير المباشرة :

01-امتداد حكم الرئيسين: إن ما ميز حكم الرئيسان السابقان" بن علي" و"العقيد القذافي" هو طول المدة التي حكما فيها شعبهما وطريقة الحكم القمعية التي انتهجاها، وآلة القوة البوليسية التي اعتمدا عليها من خلال الأمن السياسي الذي أوجده بن علي واللجان الثورية

التي جاءت في سياق وصول العقيد "القذافي" للحكم في ليبيا حيث هدفت كل منهما إلى حماية أنظمتهما من أي ثورة أو انقلاب محتمل بل وقمع أي معارضة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و"التمديد والتوريث" الذي انتهجاه في تأييد حكمهما, وتعديل الدستور ففي تونس عدل دستور 1959 أكثر من خمس عشرة مرة، أما في ليبيا فقد جسد الدستور فيما يسمى "بالكتاب الأخضر" سنة 1975 وهو عبارة عن وجهة نظر العقيد القذافي للحكم من خلال تبنيه لما يسمى بـ" النظرية العالمية الثالثة" .

02-قمع مؤسسات المجتمع المدني من طرف السلطة السياسية في البلدين :

عملت السلطة السياسية الحاكمة في كل من تونس وليبيا على تقويض دور منظمات المجتمع المدني بغرض إخضاعها، ففي تونس حاول الرئيس السابق بن علي السيطرة على الاتحاد العام للشغل وهو من أكبر منظمات المجتمع المدني الفاعلة في الساحة السياسية التونسية ومراقبة أنشطته على اعتبار مساهمته في العديد من الاحتجاجات ضد السياسة الاجتماعية والاقتصادية لتونس في سبعينيات القرن الماضي وتحديدا في عهد الحبيب بورقيبة كدوره الرئيسي في انتفاضة" الخبز" سنة 1985 التي جعلت بورقيبة آنذاك يلجأ إلى إقرار التعددية السياسية أما في ليبيا فقد كان إنشاء منظمات المجتمع المدني من المحظورات ما عدا اللجان الشعبية التي كانت تحت إدارة اللجان الثورية التابعة في الأساس للنظام السياسي الليبي، حيث أن منظمات المجتمع المدني في كلا البلدين ساهمت في تحريك الثورة فيهما باتجاه إسقاط الأنظمة السياسية القائمة فيهما.

3- الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية: إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السيّئ الذي ميز البلدين هي الصفة المشتركة التي اتسمت بها تونس وليبيا، بدرجات متفاوتة على الرغم من ازدهار الاقتصاد التونسي من خلال قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي وامتلاك ليبيا لثاني أكبر احتياطي للنفط، إلا أن ذلك لم يؤثر إيجابا على معدلات التنمية بالبلدين من خلال ارتفاع معدّلات الفقر وتدنّي مستوى المعيشة ، وزيادة الأسعار وتغلغل الفساد والرشوة في هياكل المجتمع والدولة، وتغوّل رأس المال السياسي لأقارب الرئيسين وعائلتيهما واحتكار المشاريع الكبرى، قد شكّل كل ذلك دافعا أساسيّا للثورة والانفجار.

ثانيا: الأسباب المباشرة :

من الأسباب المباشرة في انطلاق الثورة التونسية، هي الشعور بالتهميش لفئة الشباب ارتفع معدل تعلّيمها من دون أن تُوفر لها مناصب شغل ، و بمجرد إحراق "البوعزيزي" نفسه في 17 ديسمبر 2010 انطلقت الشرارة الأولى للثورة التونسية امتدت فيما بعد إلى باقي المدن التونسية . أما ليبيا فقد مثل اندلاع الثورة الشعبية في تونس في 18 ديسمبر عام 2010 م السبب المباشر لاندلاع الثورة فيها إضافة إلى اندلاع ثورة 25 يناير في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية واستطاعت هذه الثورة إسقاط أقوى الأنظمة العربية وهو نظام حسني مبارك خلال 18 يوماً من اندلاعها كما مثل اعتقال المحامي فتحي تربل (39 عاما) الذي كان يتولى الدفاع في قضية مجزرة سجن أبو سليم قبل أيام من اندلاع الثورة بمثابة شرارة الاحتجاجات التي اندلعت.[10]

و من الأسباب المباشرة التي أطلقت عنان الثورة وفجّرتها بقوة في كلا البلدين هي منظومة الاتصالات الإلكترونية الانترنت، الفيسبوك, التويتر، والمدونات حيث تم توظيف الوسائط الاجتماعية في نقل الصورة ما ساهم في انتشار وتوسع الحراك الاجتماعي فيهما.

ثالثا: موقف الجزائر من التحولات السياسية في تونس وليبيا:

وصف الموقف الجزائري من الثورتين التونسية و الليبية بالموقف الغامض و غير العلني خصوصا و أن الجزائر بدورها كانت تشهد احتجاجات شعبية داخليا تطالب بتغيير الأوضاع الاقتصادية و السياسية للبلاد، هذا إضافة للعلاقات الحسنة التي كانت تربط نظامها السياسية بالأنظمة السياسية المخلوعة، و قد حاولت الجزائر التوفيق في موقفها من الثورتين بين ضغوطها الداخلية و التحديات التي فرضت عليها خارجيا، **فتجاه تونس،** اتسم الموقف الجزائري بالحياد التام إزاء الثورة التونسية حيث اكتفت الجزائر في بداية الأمر بالتحفظ، إلا أن تسارع الأحداث في تونس بهروب بن علي دفعها للخروج من تحفظها وإعلان موقفها حيث عبرت عن احترامها لإرادة الشعب التونسي، و اعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بمجلس الأمة أن "**بلاده تميزت بمواقفها المسئولة حيال التحولات الجارية في بعض الدول العربية...**" ، **و في موقفها من إسقاط نظام العقيد القذافي،** كانت الجزائر من اشد المعارضين للتدخل الأجنبي في ليبيا كما التزمت بالحياد خلال اتخاذ العديد من القرارات بخصوص التدخل

الإقليمي و الدولي في المنطقة العربية مطلع سنة 2011، و قد شددت الجزائر على موقفها الرافض للتدخل الخارجي في ليبيا ، و كانت من بين آخر الدول التي اعترفت بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي كما كانت من المؤيدين للتدخل في إطار الوساطة بين طرفي النزاع في سوريا. هذا إلى جانب دعوة الجزائر للإشراف على الوساطة في الأزمة الليبية التي عقدت إحدى اجتماعاتها في الجزائر خلال شهر مارس 2015، و قد فسرت الخارجية الجزائرية على لسان وزير الشؤون الخارجية مراد مدلسي في الموقف الجزائري من التطورات التي عرفتها تونس وليبيا ومصر وسوريا على أنها سياسة التدرج في تبني المواقف "بما يراعي مصلحة الجزائر العليا ومصالحها الإستراتيجية" إقليميا و دوليا[11]. هذا في حين فسرته أطراف أخرى على انه تجاهل جزائري لما يدور حولها و اهتمامها بالقضايا الداخلية، أو على انه تخوف من انتقال موجة الاحتجاجات إلى داخلها و الخوف من تكرار سيناريو التسعينات أو أنها سياسة خارجية جد محتشمة و غير قادرة عل تجاوز المبادئ التي وضعت منذ الاستقلال.[12]

المحور الثالث: انعكاسات إسقاط النظامين السياسيين بتونس وليبيا على الأمن الوطني الجزائري:كغيرها من الدول العربية تأثرت الجزائر بحكم جوارها الجغرافي بالتغيرات السياسية التي شهدتها كل من تونس و ليبيا، و قد أثرت هذه الأحداث على الجزائر في المجالين السياسي و الأمني:

فمن **الناحية السياسية**، وعلى إثر تصاعد الاحتجاجات الشعبية التي شهدت كل من تونس و ليبيا المطالبة بإصلاح الأوضاع السياسية و الاقتصادية لهذه المجتمعات حيث رفعت شعارات التغيير و الإصلاح و حتى إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة و تبنت العديد من المطالب على رأسها توسيع المشاركة السياسية و محاربة الفساد و رفع المستوى المعيشي، شهدت الجزائر بدورها مظاهرات ضد ارتفاع مستوى الأسعار لبعض المواد الاستهلاكية على إثرها قررت الحكومة التراجع عن ذلك القرار. و على مستوى هرم السلطة التنفيذية تدخل رئيس الجمهورية على ضوء خطاب أعلنه في 15 أفريل 2011 مؤكدا على مجموعة من الإصلاحات والتي سبقها الإقرار بضرورة إلغاء قانون الطوارئ و تعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب13، و ذلك من اجل فتح المجال للجزائريين بالتظاهر و اتخاذ كل وسائل المشاركة

و التعبير السلمي عن الرأي.

•و في نفس السياق جاءت هذه الإصلاحات كمحاولة للتكيف بين الضغوط الدولية و الإقليمية للإصلاح و ضغوط الشارع الجزائري حيث اتبعت أسلوب تهدئة الأوضاع بالوسائل اللينة (تخفيض الأسعار) عوضا للأسلوب القوة الذي لم ينجع في الكثير من الأنظمة مثل ليبيا و مصر و تونس...

• هناك من يرى أن الإصلاحات السياسية في الجزائر ما هي إلا وسيلة للتكيف مع البيئة الإقليمية المحيطة بالجزائر خصوصا في ظل تساقط الأنظمة السياسية في العديد من الدول العربية و المغاربية.

• مست الإصلاحات أساسا **خمس قوانين عضوية أساسية هي: قانون الإعلام، قانون الانتخابات و حالات التنافي مع العهدة البرلمانية ،الأحزاب السياسية ، وتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فضلاً عن القانون المتعلق بالجمعيات**. و قد أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا أفادت فيه بأنه تم إصدار هذه القوانين بناء على المادة 126 من الدستور، وأضاف أنه طبقاً للمادة 165 الفقرة الثانية من الدستور وبموجب الصلاحيات التي يخولها له الدستور كان الرئيس الجزائري قد عرض مسبقا هذه النصوص على المجلس الدستوري للنظر في دستوريتها. و أخيرا تمت المصادقة على هذه القوانين من طرف غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الجزائري ومجلس الأمة)، و إلى جانب ذلك طرح مؤخرا مشروع تعديل جديد للدستور الذي تمت المصادقة من قبل البرلمان بمجلسيه يوم الأحد 7 فيفري 2016 بالأغلبية حيث صوت 499 لصالح التعديل بينما رفض اثنان وامتنع 16 آخرون عن التصويت.[14]

أما من **الناحية الأمنية،** فقد أدى سقوط الأنظمة السياسية في كل من تونس و ليبيا على الخصوص إلى بروز تحديات أمنية كبيرة على المستوى الإقليمي و بالنسبة للجزائر تحديدا باعتبارها دولة مجاورة لها حدود جغرافية مع البلدين حيث تتقاسم حدود برية 982 كيلومترا مع ليبيا و 965 كيلومترا مع تونس، حيث شهدت موازين القوى في هذه المنطقة تغيرات كبيرة على مستوى الفاعلين حيث أصبحنا نشهد ظهور فواعل جديدة تهدد الأمن الإقليمي مثل الجماعات المسلحة الغير خاضعة لسلطة الدولة، و عصابات الجريمة المنظمة و بعض الفروع المسلحة للاثنيات التي تقطن المنطقة[15]. و تتعلق هذه التحديات أساسا بـــ:

1. **توسع نشاط الجماعات الإرهابية:** أدى الوضع السياسي و الأمني الغير مستقر في شمال إفريقيا إلى عودة هذا الخطر خصوصا بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سنة 2007 إلى جانب ظهور ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام و العراق "تنظيم داعش"، هذا الأخير الذي أعلن عن رغبته في توسيع مجال نشاطه إلى دول المغرب العربي تحت مسمى تنظيم "الدولة الإسلامية في المغرب الإسلامي" (دامس)، حيث يكون بمثابة الممثل الإقليمي للتنظيم بشمال أفريقيا، بالبحر المتوسط وبأفريقيا جنوب الصحراء خصوصا في ظل توافر أعداد ضخمة ضمن مقاتلي داعش بالعراق وسوريا من دول المغرب العربي. و قد شهدت كل من تونس و ليبيا تفجيرات و عمليات إرهابية أثبتت عمق الأزمة الأمنية التي تحيط بهذه البلدان و الدول المجاورة خصوصا في ظل الفراغ الأمني و السياسي لها على غرار الجزائر وخاصة في ليبيا و قد بيّنت التقارير خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، ومقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنس، وحادثة مركب الغاز الجزائري في تقنتورين.

2. **خطر انتشار السلاح بعد انفلات الأوضاع الأمنية في ليبيا:** حيث شهدت ليبيا منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي و اغتياله انفلاتا امنيا لم تشهده من قبل حيث أصبحت المخاطر التي تعاني منها ليبيا تتعلق بكيان الدولة في حد ذاتها من حيث:" **غياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها و تعرضها من ثم لخطر التحول الى دولة فاشلة**"، فقد شهدت ليبيا خلال المرحلة الانتقالية ظهور ميليشيات مسلحة ترفض الخضوع للسلطات الانتقالية مشككة في شرعيتها مثل ميليشيات فجر ليبيا، الزنتان، درع ليبيا، كتائب مصراته... ، و هذا الصراع السياسي و الأمني الحاصل داخل ليبيا كان له أثار كبيرة على الأمن الإقليمي بالنسبة للدول المجاورة من انتشار للسلاح وتهريبه لأغراض سياسية، علاوة على تجارته غير الشرعية التي تزيد من خطورة التهديد الذي تمثله جماعات متشددة، إضافة إلى ما تتضمّنه مسألة الهجرة غير الشرعية من أخطار وتهديدات متواصلة. و تتولى عملية تهريب السلاح من ليبيا أطراف متداخلة بدأت بواسطة معاملات تجارية يبرمها المدنيون لشراء ترسانة جيش القذافي لتتطور مظاهر الانتشار أين استولت جماعات مسلحة على مخازن الجيش و بالقوة، حيث و بعد انهيار الجيش الليبي تمامًا، تاركًا خلفه مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام

السلاح، حيث قُدِّرَ عددها بـ87 مخزنًا دُمِّر منها 21 مخزنًا أثناء الثورة أما الباقي منها فأصبحت محل صراع بين هذه الجماعات في ظل غياب سلطة الدولة[16]. و قد تم تسهيل نقل وتخزين وشراء ومقايضة السلاح الليبي بمساعدة رجال الصحراء العارفين جيدًا بالتضاريس الجغرافية للمنطقة و ذلك بالاعتماد أساسا على المعابر و الطرق البرية و قد أفاد تقرير نشرته لجنة العقوبات على ليبيا بأن كميات كبيرة من الأسلحة الليبية قد خرجت من التراب الليبي أثناء وبعد الثورة، خاصة الأسلحة الصغيرة و الخفيفة إضافة للمتفجرات، الأمر الذي ساعد على تأجيج النشاط الإرهابي في المنطقة والإجرام المسلح والنزاعات المحلية، وخاصة في شمال مالي.

3. **عودة أزمة الطوارق للواجهة**: و تزامنا مع قيام الثورات الشعبية شهدت دولة مالي عودة الصراع السياسي و الأمني بين كل من الحكومة المالية و حركة ازواد، هذه الأخيرة التي تعد ممثلا لأقلية ازواد من الطوارق الأقلية الاثنية التي تنتشر عبر إقليم شمال إفريقيا متمركزة في الجنوب الليبي و الجزائري و مالي... و لقد قادت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الإثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية، خاصة و أن العديد من الطوارق الذين كانوا ضمن صفوف قوات القذافي قد عادوا إلى مالي ليتمركزوا في الشمال. و تعد مطالب الانفصال تحد تواجهه الحكومة المالية و كذا الحكومات المجاورة مثل الجزائر حيث برزت مخاوف من انتشار حمى الانفصال إلى باقي الأقليات من الطوارق و الامازيغ التي تنتشر في بعض دول المغرب العربي.

تعامل الجزائر مع التهديدات الجديدة: حاولت الجزائر التصدي لهذه المخاطر من خلال إتباع إستراتيجية ثنائية تمزج بين أدوات القوة الصلبة و اللينة، من خلال تكثيف تواجدها العسكري على حدودها الشرقية و الجنوبية من جهة و توسيع نشاطها الدبلوماسي من اجل إيجاد حلول سياسية للازمات السياسية في كل من مالي و ليبيا:

أولا: دبلوماسيا: فقد أكدت الجزائر في سياستها الخارجية على ضرورة تبني الخيارات السلمية لفض المنازعات و يشهد المجتمع الدولي على جهودها في الوساطة في العديد من النزاعات مثل النزاع الاريتري الإثيوبي سنة 2000، و قد دعت الجزائر الأطراف المتنازعة في ليبيا لضرورة تبني الوسائل السلمية و المفاوضات كخيار للتسوية و تعد حاليا طرفا هاما في هذه المفاوضات التي عقدت إحدى اجتماعاتها في الجزائر خلال شهر مارس 2015،

كما تعتبر طرفا هاما في مسار المفاوضات القائمة بين طرفي الصراع في مالي و الذي أسفر في النهاية على التوقيع على اتفاق السلم والمصالحة كمرحلة هامة نحو تسوية نهائية للازمة. وقد وقع على الوثيقة إلى جانب فريق الوساطة الذي تترأسه الجزائر كل من ممثل عن الحكومة المالية و ممثلين عن الجماعات السياسية–العسكرية لشمال مالي(وهي الحركة العربية للأزواد المنشقة و التنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية.

ثانيا: عسكريا: إلى جانب الوسائل الدبلوماسية، ركزت الجزائر في إستراتيجيتها للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة بالتأكيد أيضا على استخدام طاقاتها العسكرية من اجل التصدي لهذه المخاطر من خلال تكثيف تواجد عناصرها على الحدود الشرقية للبلاد و توسيع نقاط التفتيش، الأمر الذي جعل الجيش الجزائري يركز نشاطه و قواته على حماية و مراقبة الحدود من أجل تأمينها، خوفا من أي اختراقات أمنية ممكنة. فبالنسبة للحدود البرية مع تونس مثلا، فإن الخطر يتمركز أساسا في منطقة جبل الشعانبي التي تعد نقطة تمركز الجماعات الإرهابية المسلحة، مما يتطلب تنسيق مكثف بين الجيش الجزائري ونظيره التونسي من أجل مراقبة هذه المنطقة، ورصد تحركات الجماعات الإرهابية هناك، لمنع أي تسلل لأفرادها إلى داخل الأراضي الجزائرية. هذا و تم تشكيل لجنة أمنية مشتركة بين الجزائر وتونس على إعداد مشروع اتفاق عسكري بين البلدين، لمواجهة التهديدات الإرهابية بما يتضمن تشكيل وحدات عسكرية مشتركة قادرة على إيقاف الإرهابيين الذين ينتقلون بين البلدين[17].

الخاتمة:

على ضوء ما تطرقنا إليه فإن التحولات السياسية التي شهدتها كلا من تونس وليبيا بعد 2011 على اثر الثورة الشعبية في تونس والتدخل الأجنبي الذي ساهم في شكل كبير في إسقاط النظام السياسي في ليبيا طرحتا تحديات سياسية و أمنية على الأمن الإقليمي في شمال إفريقيا، و على الأمن الوطني الجزائري تحديدا خصوصا فيما يتعلق بانتشار و توسع نشاط الجماعات الإرهابية و انتشار السلاح من ليبيا نحو المناطق المجاورة

مما زاد من حدة النعرات الاثنية و الحركات الانفصالية في المنطقة على غرار أزمة الطوارق،... و لعل ما شهدته الحدود الجزائرية الشرقية من تهريب للسلاح و وبعض المواد البترولية إضافة للاعتداءات الإرهابية، كلها دفعت الجزائر إلى تبني إستراتيجية عسكرية و دبلوماسية من اجل حماية أمنها الوطني و الإقليمي .

الهوامش:

[1] عبد الوهاب علوب مترجما، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993. ص: 65.

[2] أبو الحسن بشير عمر،"**مستقبل مسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي و اشكالياته في ظل التغيرات الحالية**"، الحوار المتمدن، 4 سبتمبر 2014. موقع المجلة الرسمي، تم تصفح الموقع يوم: 06-10-2014:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=431302&r=0

[3] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ص: 102.

[4] **وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مجلة الديمقراطية، عدد 15، جويلية 3102. الموقع الرسمي للمجلة، تم تصفح الموقع يوم 80-01-4102:**

http://democracy.ahram.org.eg

[5] إسماعيل صبري ، محمد محمود ربيع ، **موسوعة العلوم السياسية** ، الكويت:جامعة الكويت ، 1994، ص 47.

[6] بلال محمود محمد الشوبكي "**التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة"حماس نموذجاً"**، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السيسية، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ،2007) ، ص 36، متحصل عليه من الموقع:

https://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis.pdf

[7] بطرس بطرس غالي، حلف الأطلنطي، القاهرة: المطبعة الأنجلومصرية ،1961 ، ص 6.

[8] خالد وليد محمود، الأمن.. مقاربات وإعادة مفهومه، متاح على الرابط التالي:

http://altagreer.com

[9] خير الدين العايب، "الأمن في حدود البحر الأبيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة،" رسالة الماجستير ، (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية،1995)، ص8 .

[10] السياسي، الثورة الشعبية الليبية 2011، متاح على الرابط التالي:

http://www.elsyasi.com/article_detail.aspx?id=422

[11] موقع مجلس الأمة "، وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي أمام أعضاء مجلس الأمة" متاح على الرابط التالي

/www.majliselouma.dz/evenements/reception%20Ministre%20AE%20041211/MAE041211

[12] مثنى فائق العبيدي، إيمان موسى النمس، "تعامل العراق والجزائر مع الربيع العربي": دراسة مقارنة في الموقف والانعكاسات، متاح على الرابط التالي:

http://www.beirutme.com/?p=10123

[13] عصام بن الشيخ،" مشروع الإصلاح السياسي في الجزائر"، مركز الجزيرة للدراسات، ص:04.متاح على الرابط التالي:

http://www.dohainstitute.org/file/Get/a1cd571d-38a7-44cd-8771-5a50eac43c2c.pdf

[14] نفس المرجع. ص:07.

[15] يوسف محمد الصواني،"التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، عدد:416 ، اكتوبر 2013، ص: 23.

[16] عبيد إميجن،" انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، متاح على الرابط التالي:

/studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2014/10/21/201410216110121734Libyan-arms.pdf

[17] نفس المرجع.